

مدير العمليات مثل الصندوق في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة

وكيل وزارة النفط : جهود الصندوق الكويتي الانمائية احدى ملامح دور الكويت في تسخير الطاقة للتنمية



فوزي الحنيف

الحنيف : الدورة الحالية للجنة ستشهد استثمارات كبيرة في البنية الأساسية حول تسخير الطاقة للتنمية المستدامة

الاستثمار الأجنبي المباشر .. وبناء القدرات الذاتية للدول النامية .

ثانياً : التنمية الصناعية

فيما يتعلق بهذا الموضوع - طبقاً لتقرير الحنيف - ناقش المجتمعون سبل تعزيز العلاقة بشكل متبادل ما بين التنمية الصناعية وحماية البيئة اجتماعياً . كما أكدوا أن الدول تملك حق استعمال المصادر الطبيعية المستمرة لتخفيض العبء وزيادة المنافسة والتوظيف وخلق حوافز لتحسين البيئة واستخدام تقنيات صحية بيئياً ، وخلق بيئة تمكين للاستثمار بازالة العوائق

ومنظمة الأوبك لبحث النقاط الأساسية الواردة ضمن تقرير الأمين العام . وصدر على أثر هذه الاجتماعات مشروع تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي حيث تضمن المواضيع الرئيسية التالية والتي تعتبر الأعمدة الأساسية للتنمية المستدامة في دورتها الحالية :

أولاً: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

أشارت وثيقة التفاوض الرئيسية الأولية الى أن الوقود الأحفوري سيواصل دوره المهم والحيوي لعقود قادمة في مجال الطاقة وكذلك استعمال تقنيات متقدمة لوقود نظيف ورخيص ومساعدة الدول النامية في مسيرتها التنموية والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووصول الطاقة الى المناطق الريفية وتوسعة استعمال الوقود في أغراض التدفئة والطبخ (LPG) .

وتوسعة استعمال مصادر الطاقة المتجددة كما هو ملائم بما في ذلك الوقود الحيوي (الكتلة الاحيائية) ، كما ناقش المجتمعون القضايا التالية :

أهمية التعاون الدولي شمال جنوب وجنوب جنوب من خلال المؤسسات المالية الدولية .. الاستثمار في تنمية موارد الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة الأخرى كالوقود الاحيائي وتشجيع الاستثمار واستخدام الغاز نظراً لنظافته وازدياد الطلب العالمي عليه وترباط شبكات الكهرباء الوطنية .. وتشجيع القطاع الخاص لمشاريع الطاقة وخلق بيئة تشجع على الاستثمار بازالة العوائق والموانع من خلال اتباع استراتيجيات وطنية واضحة وخلق بيئة مناسبة لانشاء بيئة تحثية لتقوية مصادر الطاقة .. وتحسين الوضع البيئي وتسهيل

عقد نهاية ابريل الماضي الاجتماع الوزاري المقرر لاجراء مفاوضات حول السياسات التي وردت في تقرير رئيس الدورة الـ 15 لاجتماع لجنة التنمية المستدامة وذلك للوصول الى قرارات نهائية في هذا الشأن وكان عقد مؤخراً في نيويورك الاجتماع الحكومي الدولي التحضيري IPM للجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة عشره ، بمشاركة وفد من دولة الكويت يضم ممثلين لعدة جهات هي وزارة الطاقة ووزارة التخطيط وهيئة البيئة ، وسفارة دولة الكويت في نيويورك .. والصندوق الكويتي للتنمية ، الذي مثله في الاجتماع مدير العمليات فوزي الحنيف و طبقاً لتقرير الحنيف عن الاجتماع والموضوعات التي نوقشت فان موضوعات هذه الدورة تركزت حول اتخاذ قرارات محدودة للسياسات وتدابير للتغلب على العقبات والقيود والاسهام والتعاون في نجاح المرتكزات الأساسية لهذه الدولة التي سوف تشهد استثمارات كبيرة في البنية الأساسية والمتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء الغلاف الجوي وتغيير المناخ .

وقد تم عقد جلسات رئيسية لمناقشة الخيارات المتاحة والاجراءات الممكن اتخاذها في اطار السياسات للاسراع بتنفيذ مجموعة المواضيع المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء / الغلاف الجوي وتغيير المناخ .

كما تم التفاوض حول هذه المواضيع ضمن الاجتماع التحضيري العام كما تم عقد العديد من مجموعات العمل المختصة من قبل دول الأوبك والدول النامية من خلال مجموعة الـ 77 والصين (G77)



أعمال القرن 21 وخطة همل جوهانسبرج للتنمية المستدامة ودعم العملية الترميمية في الدول النامية من خلال تقديم القروض والمساعدات عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، حيث قدم منذ انشائه قبل خمسة وأربعين عاماً قروضاً بلغت (12.5 مليار دولار أمريكي) استفادت منها أكثر من 101 دولة من مختلف الدول النامية لتنفيذ المشاريع التنموية في قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والزراعة والصناعة والصرف الصحي والقطاعات الحيوية الأخرى وكذلك صندوق أوبك للتنمية الدولية حيث قام بدعم التنمية البشرية لدى 118 دولة نامية والذي قدم ما يربو على 8 مليارات دولار أمريكي لمشاريع تنموية هدفها خفض الفقر في العالم النامي و الاسهام في تخفيف معاناة الطبقات الفقيرة في المناطق الريفية والمناطق المتضررة كذلك ، وفيما يتعلق بموضوع التغير المناخي أكد الوفد على أهمية المحافظة على البيئة حيث قامت دولة الكويت بالتوقيع والتصديق على كافة اتفاقيات البيئة الاقليمية والدولية كاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو وغيرها . وكذلك دعم وتأييد مجموعة الـ 77 والصين باعتماد لجنة التنمية المستدامة سياسات متوازنة تأخذ بعين الاعتبار الظروف والأوضاع الخاصة للدول النامية بما يتناسب مع مواردها وخططها الاستراتيجية التنموية الوطنية ، كما أكد الوفد على أن تقوم الدول المتقدمة بزيادة استثماراتها في مجال زيادة استخدام مصادر الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة بما في ذلك طاقة الوقود الأحفوري المتطور والنظيف لدعم جهود التنمية في الدول النامية بما فيها تلك التي تعتمد على الوقود الأحفوري ، ودعم وتنفيذ وإنشاء المشاريع المتعلقة بالتنمية النظيفة (CDM) على أساس أنها أداة فعالة للتنمية المستدامة في الدول النامية ، ووضع المعايير الالزامية عند الاستثمار في الطاقة البديلة المتجددة .

لتخفيض تلوث الهواء من خلال البحث المشترك والتعاون التقني .

رابعاً : تغيير المناخ

وشدد المجتمعون كذلك على أن قضية تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو تعتبر محط اهتمام قرارات اجتماعات التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي لدعم وتطوير التقنيات لخفض ما يسمى بالانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ولضمان كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة ، وأن من اولويات الدول النامية التحرك نحو بناء استراتيجية طويلة الأمد فيما يخص سوق الكربون مستندة على النمو المستمر والتنمية الاقتصادية وبموجب مبادئ اعلان قمة ريو ، اشراك القطاع الخاص لمواجهة تغير المناخ من خلال التعاون الاقليمي والمحلي والدولي ، واعادة تأهيل الغابات والعمل على حماية المصادر الطبيعية ، ونشر وتحليل الدراسات المتعلقة بالتغيير المناخي وتأثيراتها طويلة الأمد على الدول ، وبناء القدرات في الدول النامية بمبادرات مالية جديدة وتكون ضمن سياق اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغيير المناخ وبروتوكول كيوتو KP/UNFCCC وتطوير المؤسسات الوطنية للاشتراك في آلية تطوير وتطبيق مشترك للتنمية النظيفة (CDM) ، دعم وحدة انذار مبكر لادارة اجراءات الرد من قبل الدول النامية لتخفيض حدة الكوارث خاصة في الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية .

موقف دولة الكويت

وقد ظهر موقف دولة الكويت خلال الاجتماع من خلال كلمة رئيس الوفد وكيل وزارة النفط عباس تقي والمدخلات المتعددة للوفد الكويتي ضمن سياق الموضوعات الأربعة للتنمية المستدامة والمتناسقة مع مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومواقف الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ففي تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة أكد رئيس وفد دولة الكويت على تنفيذ جدول

والموانع من خلال اتباع استراتيجيات وطنية واضحة وخلق بيئة مناسبة لإنشاء بنية تحتية لتقوية مصادر الطاقة وتحسين الوضع البيئي وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تواصل الأمم المتحدة جهودها من أجل مساعدة الدول النامية في بناء قدراتها البيئية واعادة الهيكلة الصناعية لتقليل أي تأثيرات اجتماعية سلبية والترويج للاستثمار التجاري وتطوير المهارات الصناعية وبناء القدرات والمهارات من خلال التعاون الأكاديمي والبحثي وخلق فرص عمل المواطنين ورفع المستوى الثقافي للمستهلكين من خلال تغيير سلوكهم نحو أساليب للحياة أكثر وعياً بالأمور المتعلقة بالبيئة وخفض التلوث في الدول النامية .

ثالثاً : تلوث الهواء / الغلاف الجوي

وشدد المجتمعون على أن تلوث الهواء يعتبر تهديداً رئيسياً لصحة الانسان ومعالجته تكاملياً من خلال التعاون الدولي على كافة المستويات المحلية والاقليمية والدولية ودعم الجهود باستخدام الوقود النظيف بدلاً عن استخدام الوقود العضوي التقليدي في الطبخ والتدفئة وكذلك تجنباً لتلوث الهواء وتحسين خدمات الطاقة في الدول النامية . والترويج لمعايير تحسين نوعية الهواء للسيطرة على الانبعاثات الناجمة من الصناعة والنقل واستخدام التقنية والتوسعة في استعمال التقنيات الأنظف بما فيها تقنيات الطاقة المتجددة كالغاز الطبيعي ومساعدة الدول النامية في بناء القدرات لتقييم التأثيرات الجوية والصحية والعمل على تحسين نوعية الهواء والعمل على تخفيض المحتوى الكبريتي في الوقود المستخدم ، وكذلك دعم الجهود لتخفيض التلوث الجوي الناجم من الطيران والمصادر البحرية ومساعدة البلدان النامية التي لديها صحاري ببناء وحدة انذار مبكر ومراقبة للعواصف والرمال وفرض سيطرة دولية على التجارة غير المشروعة من مواد تستنفد طبقة الأوزون والتعاون الاقليمي

